

**صاحب السمو الملكي الأمير/ خالد بن سلطان بن عبدالعزيز** 

مساعد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام للشؤون العسكرية

رئيس مجلس جائزة الأمير سلطان العالمية للمياه

والرئيس الشرفي للمجلس العربي للمياه

**معالي المهندس / عبد الكبير زهود** 

كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة بالمملكة المغربية

**أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس المحافظين** 

**السادة والسيدات الحضور الكرام** 

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بإسم مجلس المحافظين وسائر أعضاء

المجلس العربي للمياه بالشكر الخالص ، والتقدير العميق لسمو الأمير / خالد

بن سلطان – الرئيس الشرفي للمجلس لحرص سموه على تشریف إجتماعكم

الموقر . الأمر الذى يؤكد على مكانة المجلس لدى سمو الأمير ، ودعمه المستمر لرسالته وأهدافه ، وحافزاً لنا للإستمرار فى حمل الرسالة ، ومواصلة الجهود لتحقيق الأهداف التى آمنا بها ، وهى تنمية موارد المياه ، وحُسن إدارتها وإستخدامها الرشيد، والمحافظة عليها ، والدفاع عن الحق المائى العربى وصولاً إلى تحقيق الأمن المائى فى ربوع الأمة العربية.... ولسمو الأمير نتوجه بالقول بأن إستمرار دعمكم هو ركيزة أساسية لتحقيق هذه الأهداف.

كما أتوجه للإخوة فى المملكة المغربية قيادة وحكومة وشعباً ، بالشكر الجزيل على إعطائنا الفرصة لعقد إجتماعنا هذا على التراب المغربى العالى ، ونثمن حُسن الإستقبال وكرم الضيافة العربية الأصيلة.... كما أشيد بالدور المشهود للمملكة المغربية كدولة مؤسسة للمجلس العربى للمياه ممثلة فى كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة ، وعلى وجه الخصوص شخص معالى المهندس / عبد الكبير زهود وبصماته المؤثرة فى تاريخ ومسيرة المجلس العربى للمياه.... وهو الأمر الذى ينسجم مع دور المملكة المغربية وما تحقق

لها من إنجازات على المستوى الوطنى والعربى والعالمى فى مجال المياه...  
ولعلها مناسبة يجب ألا تمر دون أن أرحب وأشيد بإنضمام معالى  
الدكتور / إدريس الضحاك - أمين عام الحكومة المغربية لعضوية المجلس  
العربى للمياه بصفته أحد الشخصيات العربية الهامة ، التى لها تاريخ حافل  
وخبرة وحكمة وحنكة سياسية وقانونية يفخر بها كل عربى . والمجلس يتطلع  
أن يكون فى إنضمام معاليه مزيداً من الدفع والحافز والفرص الرائعة لمزيد من  
العمل والإنجاز للمجلس فى الفترة القادمة.

### ✚ سمو الأمير ..... أصحاب المعالى والسعادة

تستمر مسيرة المجلس العربى للمياه فى أداء رسالته ، والسعى لتحقيق  
أهدافه من خلال مشاركة أعضائه ، ودعم رعايته ، ونشاط أمانته العامة الذين  
اجتمعوا على قلب رجل واحد فى مواجهة تحديات الموقف المائى الذى  
تواجهه البلاد العربية ، والذى يزداد حدة مع الوقت تحت ضغط الزيادة  
السكانية ، ومتطلبات التنمية ، وضروريات تحقيق الأمن الغذائى فى ظل

متغيرات عالمية تُزيد من حدة الموقف سواء فيما يتعلق بأسواق المال والأسعار ، خصوصاً فيما يخص الغذاء أو التغيرات المناخية التي ظهرت بوادرها وتداعياتها على المياه في صورة تناقص الهطول المطري ، وزيادة البخر نتيجة إرتفاع درجات الحرارة ، ناهيك عن دورات الجفاف أو الفيضانات الحادة.... وإنعكاس كل ذلك على تحقيق الأمن الغذائي.

والمجلس رغم عمره القصير قد حقق نتائج ، وإنجازات ملموسة وإن كانت دون الطموح فإنها تشهد على العزيمة والإصرار على العمل العربى المشترك ، وصولاً للغاية المنشودة ولعل تواجد المجلس وإرتفاع نجمه على خريطة المياه العربية والعالمية خير شاهداً على أن الجهود الصادقة تثمر مهما كانت الإمكانيات محدودة ، والعقبات كثيرة وبالرغم من ظهور مؤسسات عربية جديدة تتصدى لموضوع المياه العربية سواء على المستوى الرسمى ممثلة فى مجلس وزراء المياه العرب ، وعلى مستوى المجتمع العربى ممثلة فى الجمعية العربية لمرافق المياه فإن المجلس العربى للمياه يرى فى وجودها تأكيداً

لدوره ودعمًا لمسيرته ، وفرصة للتكامل وتكثيف الجهود ومن أجل ذلك شهد العام الماضى حالات عديدة للعمل المشترك ساهم فيها المجلس بالعمل مع هذه المؤسسات العربية الوليدة، وكان ذلك من أهم ملامح عمل المجلس خلال الفترة الأخيرة.

ومن جهة أخرى حرصت الأمانة العامة للمجلس على تطوير أدواتها ، ونشاطها لتوفير أكبر مساحة لمشاركة السادة أعضائها بشكل أكثر فعالية ، وإيجابية وإذا كانت الفترة الأخيرة قد شهدت تطوير البنية التحتية اللازمة لذلك مثل ، تطوير الموقع الإلكتروني ، ووسائل الإتصال واللقاءات الافتراضية فنأمل أن يكون العام الجديد فرصة لتفعيل هذه الأدوات بالشكل الذى يحقق مشاركة أكثر وتواصل أعمق مع السادة الأعضاء.... كما أن الحدث الأهم للمجلس وهو تنظيم المنتدى العربى الثانى للمياه فى نهاية العام القادم (٢٠١١) قد أصبح على الأبواب ولذلك بدأ التحضير له منذ العام الحالى وصدرت أول نشرة للإعلان عنه فى شهر أكتوبر الماضى ونحمد الله على أن

الاعلان لقي إهتماماً كبيراً من مؤسسات عالمية وعربية هامة أكدت ، وعبرت عن رغبتها في المشاركة والمساهمة في تناول موضوعات المؤتمر التي تتعلق بإهتماماتها ونشاطها في المنطقة العربية ، ولعله من دواعي سرورنا موافقة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية على وضع المنتدى تحت رعاية الجامعة ، وآمل أن نتمكن في إجتماعنا هذا أن نتمكن من الإنتهاء من إقرار برنامج التحضير للمنتدى العربي الثاني للمياه ، وأن نعمل معاً جميعاً على أن يخرج في أفضل صورة تناسب مع أهمية الحدث وتوقيتته خصوصاً أنه سيأتي بأشهر قليلة قبل إنعقاد المنتدى العالمي السادس للمياه الذي تستضيفه فرنسا في شهر مارس ٢٠١٢ وهو الأمر الذي يتيح لنا بلورة الموقف العربي الموحد بشأن أولويات وطننا العربي في معالجة قضايا المياه التي تخصنا وتعزيز طرحنا لهذه القضايا على الساحة العالمية عند المشاركة في المنتدى العالمي ، وإذا كان المجلس العربي للمياه قد تحمل عبئ التنسيق والإعداد للمشاركة العربية في المنتدى العالمي في دورتيه الرابعة بالمكسيك والخامسة بإسطنبول وحقق في ذلك نجاحاً شهد له الكثيرون بفضل الله وتوفيقه ، فقد رأى مجلس وزراء

المياه العرب أن تنتقل هذه المسؤولية لأمانته التي شرعت بالفعل في عقد إجتماعات للإعداد للمنتدى العالمى السادس للمياه شارك المجلس فيها ، وعبرنا عن كامل الإستعداد للدعم والإسهام فى التحضير والمشاركة ، هذا وحيث أن طبيعة هذا المنتدى تسمح لكافة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية بالمشاركة فى فعالياته المختلفة بصفتها المستقلة ، فإن المجلس العربى للمياه سيشترك بصفته فيما هو مناسب من هذه الفعاليات خصوصاً تلك التى تتناول الموضوعات الفنية والعلمية أو النشاط المشترك للمنظمات الإقليمية والدولية لذلك سيحرص المجلس على حضور الإجتماعات التى تنظم للإعداد للمنتدى العالمى، ويحدد المجالات والموضوعات التى يشارك فيها.

**صاحب السمو الأمير خالد بن سلطان** 

**أصحاب المعالي والسعادة** 

إسمحوا لي أن أنتقل الآن الى مستقبل عمل المجلس العربي للمياه وما

نسعى إلى تحقيقه والعمل من أجله....

إن المجلس العربي للمياه ينفرد بخصوصية لا تتوفر لغيره من المنظمات العربية العاملة في مجال المياه بسبب طبيعة عضويته فهو يضم كل أطراف وفئات المجتمع العربي من منظمات حكومية وغير حكومية وأعضاء المجتمع المدني إلى جانب القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من مراكز بحث وجامعات بل ومنظمات إقليمية ودولية، وهذا يلقي علينا مسؤولية خاصة بالنسبة لعملنا حيث أن هذا التجمع الفريد يسمح أكثر من غيره لصياغة سياسات ورؤية مائية عربية تستند إلى قاعدة عريضة لجموع المهتمين بالمياه في الوطن العربي ، ولذلك قد تشاركوني حضراتكم الرأي في أن نشرع في تنفيذ برنامج خاص بالمجلس يتم على أساسه إنتاج سنوى لورقة تطرح أفكارنا في أحد السياسات المتعلقة بالمياه ، يحدد مجلس المحافظين موضوعها فمثلاً قد تكون ورقة السياسات لعام ٢٠١١ تتعلق بالأمن الغذائي أو التغيرات المناخية أو أي



موضوع ترون يتمتع بالأولوية ، يشارك في إعدادها خبراء من كل الفئات التي سبق ذكرها ، وتكون محل نقاش واسع قبل نشرها ثم تعرض على إجتماع مجلس المحافظين التالي لإقرارها قبل صياغتها النهائية ونشرها لنتقل الى الموضوع الثاني وهكذا.. وبذلك ستكون هناك في النهاية حصيلة من مساهمة المجلس بالرأى فى القضايا التي تهم الشعوب والحكومات العربية... ولعل ذلك أيضاً يكون أحد عناصر دعم إستراتيجية الأمن المائى العربى التي تبني إعدادها مجلس وزراء المياه العرب وكان للمجلس شرف المساهمة الفعالة فى صياغتها.

**الأمر الثانى** يتعلق بإنشاء قواعد العلم والمعرفة والتكوين (التدريب) حيث سبق للمجلس أن أخذ مبادرة إنشاء الأكاديمية العربية للمياه التي تقدم فرص التدريب وبناء القدرات القيادية فى مجال المياه بالوطن العربى والتي تستضيفها دولة الإمارات ممثلة فى هيئة البيئة بأبو ظبى والمركز الدولى للزراعة الملحية فى دبی ولقد زاولت الأكاديمية عملها منذ إطلاقها فى شهر يوليو عام ٢٠٠٨ وأصبحت تمثل مؤسسة تحظى بالإهتمام وإن كانت هناك

دروس كثيرة ننظر في الإستفادة منها لتطوير اسلوب العمل في الأكاديمية وأود أن أذكر أن المجلس العربي للمياه يحتفظ برئاسة وأغلبية أعضاء مجلس إدارة الأكاديمية والأمر أصبح الآن يستحق أن نأخذ خطوة أخرى في إتجاه البناء المؤسسى للمجلس بإنشاء مؤسسة أكاديمية وعلمية تساعد على تخريج كوادر عربية متميزة ومسلحة بأحدث ما فى الترسانة العلمية من معرفة وخبرة.... وأقترح أن نعمل على إنشاء "المعهد العربى للدراسات المائية الإستراتيجية وإدارة أعمال المياه" الذى يعطى فرصة للدراسات العليا ويمنح شهادات الدبلوم فى إستراتيجيات المياه والماجستير فى إدارة أعمال المياه (MBA) وسيكون بذلك صرحاً فريداً من نوعه .... ولا أرى مكان لإستضافة هذه المؤسسة أفضل من المملكة المغربية وهو أمر مستحق تقديراً لجهود المغرب الكبيرة فى إنشاء ودعم أعمال المجلس العربى للمياه ورغبتها فى بذل المزيد من العطاء ... وإذا رأى هذا المقترح القبول من مجلس المحافظين الموقر سنشرع فى تكوين مجموعة عمل لتضع القواعد والأسس التى يقوم عليها المعهد.

**الأمر الثالث** يتعلق بالموقف المالي للمجلس العربي للمياه والذي أصبح يمثل مأزقاً حقيقياً وعجزاً واضحاً في ميزان المصروفات والإيرادات وهو الأمر الذي يهدد استمرار العمل في المجلس لذلك فإن المقترح الذي سبق طرحه بشأن إنشاء "وقف مالي" أصبح حتمياً ويمنح المجلس فرصة أفضل للإستدامة المالية والإستقرار في مزاولة عمله واني أدعو مخلصاً كل السادة أعضاء المجلس العربي للمياه للقيام بحملة بين القيادات والشخصيات العربية وبنوك التمويل ومؤسسات القطاع الخاص لتمويل "صندوق الوقف" ولاشك أن وضع هذه الحملة تحت رعاية سمو الأمير / خالد بن سلطان آل سعود الرئيس الشرفي للمجلس سيضفي عليها مصداقية أكبر ويعطيها القوة المؤثرة التي توصلنا الى الهدف . ولقد سبق للمجلس في عام ٢٠٠٨ إعداد دراسة تعطي تصوراً واضحاً عن حجم الوقف الذي يضمن استمرار مزاولة نشاط المجلس.... وفي حالة موافقة مجلسكم الموقر يمكن أن يتم تحديث هذه الدراسة وتكوين فريق عمل يدير الحملة تحت رعاية سمو الأمير